عند نفسه كما قال اقول العقل الفعال ليس بموجود بالفعل
كاذب فيلزم صدق نقيضه وهو دائمة مطلقة محمولها
الوجود ووجه عدم الورود منع قوله وهو اي النقيض دائمة مطلقة
بانا لا نسلم نقيض القول المذكور الذي هو مطلقة عامة دائمية
لانها قد تصدق فيما في بعض الموارد كما في زيد ليس بموجود دائما
دام كونه موجودا ونقيض مطلقة الفعلية الموجبة مثلا هكذا لا شيء
مما هو جميع الموارد فالحق ان قولنا العقل الفعال موجود دائما وامكان
الحكم فيه دائما لكنه ليس بدائمة مطلقة معتبرة عندهم في باب
التناقض في القول بان الدائمة نقيض المطلقة العامة وفي كلام
الاصطلاحية التي اعتبرت كالاجزاء للاحكام اذا ارتفعت الاحكام
ثم يعرف بسبب الاحكام يرد الاشكال على صاحب الاصطلاح
فاذا عرفنا سبب كون الدائمة نقيض للمطلقة العامة فيما يكون فيه
المحمول هو الوجود وذلك بالاجماع في بعض الموارد وعرفنا ان الاصطلاح
على المرجحات انما وقع لاجراء الاحكام التناقض والعكوس حتى
القياسات علمنا ان الدائمة المعتبرة لاجراء الاحكام ما يكون محمولها
غير الوجود وما علم رفع التخصيص بيقين حتى يرد الاشكال عليهم
اذا كان اللفظ ظاهرا في التخصيص فانقل ذلك اقول ههنا انه
قرى آخر هو ان الدوام على نحوين كالضرورة الازلية كما في قولنا الله
يحمل دائما ومخالفة في ضرورة هو ان الواجب تعالى يعلم بالضرورة و
غير ازلي كحمل الذاتيات بل الذات على الحوادث الزمانية كقولنا في
الحادث حيوان وانسان دائما مادام كونه موجودا وان في هذا

تحقق

تحقق
الضرورة الغير الازلية ايضا فههنا ثلثة امور كلها خارجة من التقسيم
من الدوام والقسم العام الشامل لها فبعد التعريف اما ان يكون
للقسم الاول منه فهو باطل قطعا مستلزم لتقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره اذا الدائمة المفسرة بهذا التفسير المشهور الى الدوام
الازلي والثاني ولا شك يلزم ان لا يكون الدائمة اعم من الضرورية مطلقا
وقد صرحوا بوجود ذلك لان الدوام الازلي لا يكون اعم من الضرورة
الذاتية الغير الازلية كما في قولنا زيد انسان بالضرورة مادام كونه
موجودا ذاته لا يتحقق فيه الدوام الازلي لعدم ثبوت المحمول للموضوع
في وقت العدم او القسم الثاني او الاعم منه كما هو الظاهر وح يلزم
رفع التناقض بين الدائمة والمطلقة او يلزم اجتماع النقيضين وكلاهما
محالان بحسب تقرراتهم بيان اللزوم ان الدوام الذاتي اذا كان
مجردا عن الازلية في صورة الايجاب مثلا يفارق السالبة المطلقة
العامة التي حكم فيها بسلب النسبة الايجابية في حال من حالات
اما اجتماع النقيضين او رفع التناقض بينهما وكلاهما سوسات لهم
بان المراد بما يكون المحمول غير الوجود ان يكون المحمول سوى الوجود او
مقيدا في دام الثبوت مادام الذات موجودة فانه اذا اريد به المعنى
الخاص اعني ما يكون دائما في بعض الازمان هو زمان وجود ذات الموضوع
في الحوادث فانه يخصص الدائمة العامة في الازلية ويبطل عمومها مع
الضرورة الذاتية فالحق في الجواب ان نقيض المطلقة الدائمة كالازلية
وما اشتهر في قولهم العوام من اخذ الدائمة المطلقة نقيضا في
المطلقة العامة فغير تسامحا فتامل وتسامح فتحقق المقام منها

Copyright © Aligarh Muslim University